

١ - تظاهرت السلطات العسكرية في المرحلة الاولى بمعارضة النشاط السياسي في الضفة الغربية - عبر عن ذلك شلومو هليل وزير الشرطة الاسرائيلي في مقابلة اجرتها معه هارتس بتاريخ ١٩٧١/٨/٩ .

ب - حاولت السلطة الاسرائيلية الايحاء بان النشاط السياسي انما هو مطلب شعبي ملح ( فقد ترجمت مقابلة هليل ونشرت في صحيفة « القدس » مع مقال يرد على الوزير ويؤكد على ضرورة النشاط السياسي الذي لا يسيء للامن ) . وبتاريخ ١٩٧١/١٠/٢٠ نشرت « دافار » تحت عنوان « عرائض في الضفة الغربية من اجل الانتخابات المحلية » ما يلي : « بدأ العاملون الاجتماعيون في عدة مدن من الضفة الغربية بحمل السكان على التوقيع على العرائض التي سترسل ، كما يبدو ، الى الحاكم العسكري ، وتتضمن طلبا للموافقة على اجراء انتخابات البلديات والمجالس المحلية ، ومنذ عدة اسابيع نلاحظ في بعض مدن الضفة الغربية غليانا حول طلب السكان اجراء انتخابات جديدة للسلطة المحلية . وسلك الحاكم العسكري اسلوبا بعدم التدخل واعلن لكل من توجه اليه ، بأنه فقط اذا تقدم معظم السكان في هذا المكان او ذاك بطلب لاجراء انتخابات جديدة فان الحكم العسكري يدرس الطلب بحد ذاته . . . » وتمضي « دافار » قائلة « من جهة اخرى فان دوائر الحكم العسكري غير مهتمة باجراء انتخابات بموجب القانون الاسرائيلي لثلا يفسر الشيء على انه توجد نية ضم » . « ثم تقرر اخيرا ان تجري الانتخابات وفق القانون الاردني » . ( دافار ١٩٧١/١١/٨ ) .

ج - بعد ذلك مباشرة كانت الخطوة في التسلسل التمهيدي هي ابراز نية الحكم الاسرائيلي بعدم التدخل في موضوع الانتخابات : « فيما يتعلق بالانتخابات البلدية فان هذا الموضوع يعود لرغبة المواطنين » ( ديان في جريدة « القدس » ١٩٧١/١١/١١ ) .

د - في غضون تلك الفترة اوردت « عال همشمار » اشارة ذات مدلول جدير بالتأمل ، اذ ذكرت بتاريخ ١٩٧١/١٠/٢٠ : « نريد ان نأمل بان يستعمل اجراء الانتخابات البلدية كمرحلة اولى في عملية السماح بالنشاط السياسي في الضفة وفي نطاق التحديدات الملزمة لوجود الحكم العسكري ومهمة هذا النشاط هي اعداد الشعب الفلسطيني ليقوم بمساهمة كعامل موفق ومعجل لاحلال السلام في منطقتنا » .

ه - ( ثم صدرت الاوامر المذكورة محددة الموقف الاسرائيلي مباشرة وبشكل رسمي مقرونة بتأكيد من العقيد فاردي قائد منطقة الضفة الغربية « بان قرار سلطات الحكم العسكري باجراء الانتخابات انما هو قرار نهائي » ) .

و - كشفت السلطات العسكرية عن المزيد من اوراقها حين صعد المسؤولون الاسرائيليون الحملة بالتهديدات ( اطلقت في اواخر العام الماضي ومطلع العام الحالي ) ضد المناطق التي تقاطع الانتخابات بان الحكم العسكري سوف يعين ضباطا لاستلام زمام الامور في المناطق المذكورة خلال خمسة عشر يوما بعد اجراء الانتخابات ، وضد الاشخاص الذين يعملون او يساهمون في حملات تهدف لاحباط الانتخابات بالاعتقالات و باجراءات مختلفة ( وبالفعل جرى اعتقال مجموعة من الشبان في نابلس بتهمة توزيع المنشور المحرصة ضد الانتخابات ) .

تجدر الملاحظة الى انه الى جانب المؤشرات المذكورة قد عمدت السلطات الى تجزئة الانتخابات اي عدم اجرائها دفعة واحدة في جميع المناطق وذلك تفاديا لاي رد فعل جماهي وموحد وتثبيتا لانطباع بان القضية كلها انما لا تشكل خطورة او اهمية تذكر .

نكتفي بهذا القدر عن تطور الموقف الاسرائيلي لنعود ، بعد استعراض تطورات المواقف الاخرى ، الى تحليل الاهداف الاسرائيلية القريبة والبعيدة الكامنة وراء اجراء الانتخابات البلدية وماذا تمثل هذه الخطوة بالذات في المخطط الاسرائيلي .